

الأحزاب الواسطة التونسية أمام فرصة استثمار أزمات النهضة

مساع لتعديل المسار قد تتوج بتأسيس كتل سياسي واسع

أطلقت أربعة أحزاب تونسية تنتمي إلى العائلة الواسطة مبادرة سياسية لتوحيد المواقف قد تمهد لولادة حزب جديد يجمع شتات هذه القوى ويوحد صفوفها في مواجهة هيمنة حركة النهضة الإسلامية على المشهد السياسي، فيما يشير مراقبون إلى ضرورة أن تتجاوز هذه الأحزاب الصراع على الزعامة حتى يتسنى لها النجاح في مساعيها، خاصة وأن عدة مبادرات في هذا الاتجاه باءت بالفشل نتيجة الحسابات الشخصية.

أمنة جبران

الشبابي جهود تشكيل حزب وسطي كبير ستكون له القدرة على إحداث توازن بالمشهد السياسي الذي غرق في الصراعات الأيديولوجية بعد تصاعد وتيرة الخلافات بين حزب النهضة (إسلامي) وحزب الدستوري الحر المترجم للمعارضة (ليبرالي).

ورداً على هذه التوقعات، أوضح الشابى لـ"العرب" أن "النقاشات الدائرة حالياً تقتصر على إطلاق مبادرة مشتركة وعقد مؤتمر وطني للحوار للتشاور بشأن خطورة الأوضاع الحالية وأن تعمل القوى الواسطة على تحقيق هذه الأهداف".

وتابع "حالياً لا توجد فكرة لتأسيس حزب جديد وتوحيد العائلة الواسطة، قد تتمر أشياء أخرى في المستقبل، لكن حالياً الفكرة غير واردة، وما وقع الاتفاق بشأنه هو المشاركة في حوار وطني".

وأعرب عن أمله في استفاقة ونهوض التيار الواسطي من جديد، غير أن "المسألة ليست بالتمني بل بالإمكانات العملية".

وحسب الشابى "يشكل تيار الوسط غالبية الشعب التونسي، وهو ما ظهر في انتخابات 2014 وكذلك 2019 مقارنة بالإسلام السياسي الذي يمثل عشرة في المئة من المسجلين بالقوائم الانتخابية، ومنذ الانتخابات 2019 يحظى هذا التيار بأدنى شعبية، غير أن قوته متنامية من كونه منظماً ومتماسكاً".

ويؤكد متابِعون أن تراجع شعبية حركة النهضة الإسلامية (الحزب الحاكم) إضافة إلى الصعوبات التي تعاني منها الحكومة برئاسة إلياس الفخفاخ نتيجة الضغوط الاقتصادية والاجتماعية والمتاعب التي تعقدت مع أزمة وباء كورونا المستجد فرصة تخدم حظوظ الأحزاب الواسطة لهيكلتها نفسها والانطلاق من جديد.

وتلقت العائلة الواسطة في الانتخابات التشريعية الفارطة ضربة قاصمة بعد خروج ممثليها من الرئاسة بنتائج ضعيفة، ونجاح الرئيس قيس

● تونس - دعت أربعة أحزاب، وهي "الحركة الديمقراطية" و"الأمل" و"مشروع تونس" و"بني وطني"، إلى العمل على عقد "مؤتمر وطني للحوار" في أقرب وقت، بغاية الإنقاذ السياسي والاقتصادي للحفاظ على استقرار البلاد ومكتسباتها السياسية وتحسين المجتمع بالمزيد من التماسك والتضامن.

وأكدت الأحزاب في بيان مشترك الثلاثاء، على ضرورة أن تتشارك في هذا المؤتمر القوى السياسية الوطنية والمجتمع المدني وفي مقدمتها المنظمات الاجتماعية الكبرى، الاتحاد العام التونسي للشغل واتحاد الصناعة والتجارة والصناعات التقليدية (منظمة أرباب العمل).

نجيب الشابى
ضعف القوى الواسطة
ناجم عن غياب القيادة
القادرة على توحيدها



تعديل البوصلة ممكن

نتائج بعض مرشحيها في الدور الأول محبطة ولم تتجاوز في بعض الحالات نسبة واحد في المئة من مجموع الأصوات. كما لم تحقق النتائج المرجوة في السياق التشريعي.

واعتبر الشابى أن تجديد محاولة تجميع العائلة الواسطة هي محاولة محكومة بالفشل، لا فتا إلى أن المطلوب حالياً هو إعادة صياغة المشروع الديمقراطي الاجتماعي وتقديم رؤية تخلصها من أسباب فشلها. وأكد أن "مسألة هذا الفراغ لن يكون بإعادة تجارب فاشلة سابقة".

وتعددت المبادرات لتجميع العائلة الواسطة منذ اندلاع ثورة يناير في مواجهة نفوذ الأحزاب الإسلامية غير أن محاولات التجميع باءت بالفشل، بسبب تباينات في الرؤى بين قياداتها قادما في ما بعد للاشتقاق والتصدع.

المنتمية إلى العائلة الواسطة في تونس لـ"العرب" إن حزبه "لن يشارك في هذه المشاورات ولن يستجيب لها لأنها لا تطرح المسألة في العمق".

وعلى رغم إقراره بأن المشهد السياسي يعاني فراغاً على مستوى القوى الواسطة، إلا أن الشابى لا يرى أن مجرد تجميع بعض مكوناته كفيل بتجاوز أزمة الأحزاب الواسطة الاجتماعية في تونس.

ويرى أنها تمر بأزمة حقيقية "فهي أخفقت بعد الثورة في اقتلاع مكانها في مؤسسات الدولة التمثيلية، كما سبق لعمليات تجميع هذه العائلة أن باءت بالفشل".

وكانت جل الأحزاب الممثلة في البرلمان، والتي تقدم نفسها كأحزاب الطيف "الواسطي والتقدمي والليبرالي" قد خسرت السباق الرئاسي، وجاءت

وتخطت حركة النهضة حالياً أكد الشابى أنه "يجب أن تتواجد هذه القوى قبل كل شيء، حيث لا توجد قوى وسطية فاعلة حالياً".

ويستنتج أن الفراغ السياسي الناجم عن حالة الصراع قد تقود إلى فوزي، وهو سبب إضافي حتى تشعر القوى الواسطة بمسؤوليتها في هذا الظرف وتعمل على تجاوز ما فرق بينها.

ويتوجس مراقبون من عدم قدرة العائلة الواسطة في حال تجميع صفوفها من جديد على النجاح، مستحضرين مبادرات سابقة انتهت بالفشل نتيجة الخلافات على الزعامة وضبابية برنامج وعدم تقديم بدائل حقيقية للشارع.

وقال عصام الشابى أمين عام الحزب الجمهوري، وهو أحد أبرز الأحزاب

سعيد وهو من خارج دائرة الحكم التقليدية في اقتلاع الفوز وإحداث رجة بالمشهد السياسي.

ويجمع المتابعون على أن تشتت هذا التيار وعدم الثقافة على شخصية بعينها قاد إلى قلب معادلة الحكم في تونس لصالح الرئيس سعيد وتم لحركة النهضة.

ويغزو الشابى ضعف قوى الواسطة وتشتتها لغياب قيادة قادرة على توحيدها، ويضيف "الوسط التونسي مشتهر غير متماسك وليست له قيادة وأزمته جزء من أزمة البلاد".

وعن إمكانية أن يجمع الوسط قواه من جديد وعن حركة تعديده شيئاً فشيئاً أشار الشابى إلى أن الأيام القادمة ستوضح ذلك.

وفي معرض رده عن مساعي استثمار العائلة الواسطة لضعف

الجيش الجزائري يدعم مقترح توسيع مهامه خارج الحدود

جهاز الأمن الداخلي الجنرال واسيني بوعزة.

وأثار المقترح لغتاً كبيراً في الأوساط السياسية المحلية، بين مرحب بالخطوة على اعتبار أن الأمن الإقليمي يبدأ من خارج الحدود، وبين محذر ورافض انطلاقاً من أن المسعى هو تراجع لافت في عقيدة الجيش الجزائري الذي يلتزم الحياد في الصراعات العسكرية، وذلك استناداً لمبدأ عدم التدخل في الشأن الخارجي للغير، والاكتفاء بالدفاع عن سيادة وأمن البلاد.

توسيع مهام الجيش يثير لغتاً سياسياً بين مرحب باعتبار الأمن الإقليمي يبدأ من خارج الحدود، وبين محذر من التراجع عن الحياد

وطرحت مسألة انكفاء الجيش الجزائري داخل حدوده الإقليمية بقوة، بعد الانفلات الأمني والعسكري في الشريط الحدودي الشرقي والجنوبي، والمخاطر التي باتت تهدد الأمن الاستراتيجي للجزائر انطلاقاً من ليبيا ومالي، إلى جانب ضغوطات من قوى فاعلة في المشهد الإقليمي، كفرنسا والولايات المتحدة، اللتان احتكا كثيراً على الجزائر من أجل دور فاعل للجيش الجزائري في ما يعرف بـ"جهود الحرب على الإرهاب والجريمة المنظمة في الشريط الحدودي". وهو الأمر الذي حذرت منه عدة قوى سياسية في البلاد، على غرار حزب العمال.

صابر بليدي

● الجزائر - تحاول السلطة الجزائرية إضفاء حالة من الانسجام والتناغم بين مؤسسات الدولة، خاصة في ما يتعلق بعلاقة مؤسساتي الرئاسة والجيش، درأاً لما تتداوله بعض الدوائر المعارضة حول وجود حالة من تصفية الحسابات والتموقع الداخلي، وهو ما تجلّى من خلال دعم الرجل الأول في قيادة الأركان للشلق المتعلق بدور المؤسسة العسكرية في المستقبل بموجب التعديلات الدستورية المقترحة.

وأعرب قائد أركان الجيش الجزائري بالنيابة الجنرال سعيد شنقريحة، عن دعم مؤسسة الجيش لما ورد في التعديلات الدستورية المعروضة للإثراء والمناقشة، حول مستقبل المؤسسة العسكرية، في إشارة لرفع الحظر عن خروج الجيش الجزائري خارج حدوده الإقليمية لمهام معينة.

وجاء تصريح الجنرال شنقريحة، على هامش النشاط التفقدي الذي قاده رئيس الجمهورية عبدالمجيد تبون، الذي يشغل اليا بموجب دستور البلاد وزارة الدفاع الوطني والقائد الأعلى للقوات المسلحة، إلى مقر قيادة الأركان بضاحية عين النعجة في العاصمة.

وحمل النشاط رسائل سياسية واضحة، من خلال الإحياء بالتكامل والانسجام داخل مؤسسات الدولة على غرار مؤسساتي الرئاسة والجيش، بعد تداول معلومات حول صراع مستجد تجسد في حملة تغييرات مهمة أجراها تبون مؤخراً، مستعداً من الجزائر والاتصالات الثنائية بين المغرب وشركائه الأفارقة".

إسبانيا تعمق عزلة البوليساريو الدبلوماسية بحظر تواجدها على أراضيها

محمد مامون العلو

● الرباط - عمقت إسبانيا عزلة جبهة البوليساريو وذلك بعد أن أقرت المحكمة العليا في مدريد حظر استعمال أراضيها على أراضيها، ما يمثل ضربة دبلوماسية لمساعي الجبهة الانفصالية لتضاف إلى تراجع زخم دعمها في المحافل الأمامية.

وخضرت المحكمة العليا الإسبانية وهي أعلى هيئة قضائية في البلاد الاستخدام المؤقت أو الدائم للأعلام غير الرسمية أو أي كيان سياسي غير معترف به دولياً داخل مباني البلاد العامة أو خارجها.

ووفق قرار المحكمة فإن استخدام الأعلام أو الشعارات أو الرموز غير الرسمية مثل تلك التي يستخدمها انفصاليو البوليساريو في المباني والأماكن العامة "لا يتوافق مع الإطار الدستوري والقانوني الحالي" أو مع "واجب التحفظ والحياد المفروض في الإدارات" الإسبانية.

ورفض حكم المحكمة العليا أن تكون "رأية البوليساريو" سواء بشكل مؤقت أو بشكل دائم إلى جانب علم إسبانيا والأعلام الأخرى الرسمية.

واعتبر الخبير في القانون الدولي ونزاع الصحراء صبري الصوي، في تصريح لـ"العرب"، أن "قرار القضاء الإسباني يؤكد رفض مدريد لأي استغلال لأراضيها وفضاءاتها العامة في الدعاية السياسية لكيانات غير شرعية".

وقال الحو "القرار بمثابة رصاصة الرحمة على البوليساريو التي كانت تستغل هذا الفضاء من أجل إعطاء صورة مزيفة وخادعة لوجودها غير

الصحراء، والتسبب في طول أمدها، وهي مناورات يدحضها المغرب.

وهددت الجبهة الانفصالية في أكثر من مرة بإشغال المنطقة ولوحث بالحل العسكري في تصعيد يخالف كل القرارات الأممية التي تحث على الحلول السلمية.

وقال ممثل الجبهة بالجزائر عبد القادر الطالب عمر، إنه لم يعد أمامهم سوى التصعيد واستعمال كل الوسائل من أجل تقرير المصير، بما في ذلك العمل المسلح، في حال فشل كل الحلول السياسية.

وجدد مجلس الأمن الدولي مؤخراً التأكيد على المعايير التي حددها بوضوح في قراراته 2414 و2440 و2468 و2494 من أجل التوصل إلى حل نهائي للنزاع الإقليمي حول قضية الصحراء المغربية.

وسدد المجلس في جلسته التي عُقدت في 30 أكتوبر 2019 مهمة بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء "الينورسو"، لغاية 30 أكتوبر 2020، مؤكداً أنه لا يوجد بديل عن المفاوضات على غرار تلك التي جمعت في ديسمبر 2018 ومارس 2019، بين المغرب والبوليساريو والجزائر وموريتانيا وجنيف السويسرية، للتوصل إلى حل لهذا النزاع.

وعلى عكس ما كانت تنتظره جبهة البوليساريو الانفصالية، اعتبر مجلس الأمن الدولي خلال جلسته الأخيرة، فتح قنوات عامة في الصحراء المغربية، "أمر يتعلق بخطوات سيادية تتوافق والقانون الدولي، وتندرج تماماً في إطار العلاقات الثنائية بين المغرب وشركائه الأفارقة".

فشل جبهة البوليساريو إقليمياً ودولياً في فرض أجندتها لتسوية ملف الصحراء المغربية جعلها تلوح باستخدام السلاح

غونزاليس لايا على الحساب الرسمي لموقع تويتر التابع لوزارتها خارطة لأفريقيا تتضمن أعلام جميع الدول الأعضاء باستثناء "رأية البوليساريو".

وشنت قيادات البوليساريو بالتزامن مع ذلك هجوماً لإدعاء على منظمة الأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي، محمليين إياه مسؤولية عدم حلحلة قضية



اختراق دبلوماسي مغربي